المبحث الرابع

نماذج من تطبيقات ابن رشد لمنهجه التأويلي (1)

في هذا المبحث أعرض– بعون الله تعالى و توفيقه– لجملة من النماذج التي طبق ابن رشد عليها منهجه التأويلي وهي على النحو التالي :

1 – صفة الوحدانية :

استدلال المتكلمين على صفة الوحدانية بدليل يعرف بدليل التمانع ، ويقوم هذا الدليل عندهم أن الإله واحد، ويستحيل تقدير إلهين ، والدليل عليه أننا لو قدرنا إلهين وفرضنا الكلام في جسم، وقدرنا من أحدهما إرادة تحريكه، ومن الثاني إرادة تسكينه، فتتصدى لنا وجوه حلها مستحيل .

وذلك أننا لو فرضنا إراديتهما، فإن ذلك يؤدي إلى خلو المحل القابل للحركة والسكون منها، ثم مسألة إثبات إلهين عاجزين قاصرين عن تنفيذ المراد ،كما يستحيل أيضا الحكم بنفوذ إرادة أحدهما دون الثاني، إذ في ذلك تعجيز من لم تنفذ إرادته[2] .

يقول الرازي :إن الإله واحد . والدليل عليه : أننا لو فرضنا إلهين ـ أراد أحدهما حركة " زيد "، والآخر سكونه – فإن حصل مرادهما لزم الجمع بين الضدين ، وهو محال ، وإن لم يحصل مرادهما ،فهما عاجزان، والعاجز لا يصلح للإلهية ،وإن حصل مراد أحدهما دون الثاني ، فالذي حصل مراده هو الإله، والذي لم يحصل مراده فهو عاجز،

---

(1) كان من المفروض أن أخصص مبحثا لموقف ابن رشد من تأويلات المتكلمين ، ولكن أثناء التعرض لبعض نماذجه التأويلية تبين أنه لا يعرض للنموذج إلا بعد أن يعرض له عند المتكلمين ، و يفصل القول فيما له أو عليه ، فتم الاكتفاء بما جاء هنا تجنبا للإطالة و منعا للتكرار .

(2) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الانتقاد للجو يني ص 53 بتصرف، نهاية الأقدام للشهرستاني ص 91 وما بعدها، المطالبة العالية للرازي جـ 2 ص 135.

والعاجز لا يصلح للإلهية[1]، وإليه أشار في التنزيل بقوله : " لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا "[2]

وإذا كنا نجد أن هذا الدليل (الممانعة) كان محل اتفاق فيما بين الأشاعرة، فإننا نجده في كثير من جوانبه عند المعتزلة .فنجده مثلاً عند القاضي عبد الجبار المعتزلي يعقد فصلا في " المغني" عنوانه في ذكر الدلالة على أنه لا يجوز أن يكون مع الله عز وجل قديم ثان[3].

هذا هو دليل التمانع عند المتكلمين ، وهو دليل لم يسلم من نقد ابن رشد له فقد انتقده من جانبين :

الأول: أنه ليس في طاقة الجمهور فهمه، ولا يحصل لهم به اقتناع إذا بسط مفصلا .

الثاني :أنه ضعيف ،ووجه الضعف في هذا الدليل – كما يذكر ابن رشد –، أنه كما يجوز في العقل أن يختلفا قياسا على المريدين في الشاهد، يجوز أن يتفقا وهو أليق بالآلهة من الخلاف[4].

ومن ثم يري ابن رشد أن فهم المتكلمين للنص الديني في هذا الشأن ليس هو الفهم الصحيح فهو يقول : " فإذا ليس ينبغي أن يفهم من قوله تعالى : (... ولعلا بعضهم على بعض...)[5].

من جهة اختلاف الأفعال فقط، بل ومن جهة اتفاقهما أيضا ،فإن الأفعال المتفقة تتعاون في ورودها على المحل الواحد، كما تتعاون الأفعال المختلفة ، وهذا هو الفرق

---

(1) المسائل الخمسون للرازي ص 58 . تحقيق د / أحمد حجازي السقا . نشر المكتب الثقافي بالقاهرة الطبعة الأولى 1989م

(2) سورة الأنبياء الآية 22

(3) المغني للقاضي عبد الجبار جـ 4 ص 267 وما بعدها ، تحقيق د/ محمد مصطفي حلمي د/ أبو الوفا الغنيمي ط الدار المصرية للتأليف و الترجمة

(4) الكشف عن مناهج الأدلة ص 74 .

(5) سورة المؤمنون الآية 91

بين ما فهمناه نحن من الآية و ما فهمه المتكلمون[1] .

وبعد أن بين ابن رشد الإشكاليات الثلاث التي نتجت من القسمة الثلاثية والتي كانت سببا لسوء فهم المتكلمين لدليل الوحدانية في القرآن الكريم ، نراه يؤكد علي ذلك فيقول : " وذلك ؛ لأن المحال الذي أفضى إليه الدليل الذي زعموا أنه دليل الآية هو أكثر من محال واحد إذ قسموا الأمر إلى ثلاثة أقسام وليس في الآية تقسيم. فدليلهم الذي استعملوه هو الذي يعرف في المنطق بالشرطي المنفصل، ويعرفونه هم في صناعتهم بدليل السبر والتقسيم، والدليل الذي هو في الآية يعرف في المنطق بالشرطي المتصل، وهو غير المنفصل[2].

ويواصل ابن رشده نقده لدليل الأشاعرة فيقول : " و أيضا فإن المحال الذي أفضى إليه دليلهم غير المحال الذي أفضي إليه الكتاب وذلك أن المحال الذي أفضي إليه دليليهم هو أن يكون العالم إما لا موجودا ولا معدوما، وإما أن يكون موجودا معدوما، وإما أن يكون الإله عاجزا مغلوبا . وهذه كلها مستحيلات دائمة لاستحالة أكثر من واحد .

والمحال الذي أفضى إليه دليل الكتاب ليس مستحيلا على الدوام، وإنما علقت الاستحالة فيه في وقت مخصوص، وهو أن يوجد العالم فاسدا في وقت الوجود، فكأنه قال :(لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ...)[3] لوجد العالم فاسدا في الآن، ثم استثنى أنه غير فاسد .فواجب أن لا يكون هنالك إلا إله واحد [4].

وبعد هذا ينتهي ابن رشد إلي أن نفي الألوهية عمن سواه يكون طريق إثباته الشرع وقد نص الله علي وحدانيته في كتابه في ثلاث آيات وهي :

قوله تعالي : (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ...)[5]، و قوله تعالي:(ما اتخذ الله

(1) الكشف عن مناهج الأدلة ص 75 .
(2) المصدر السابق ص 76 .
(3) سورة الأنبياء الآية 22 .
(4) الكشف عن مناهج الأدلة ص 76 .
(5) سورة الأنبياء الآية 22 .

من ولد وما كان معه من اله إذا لذهب كل إلـه بـما خلـق ولعـلا بعضـهم عـلي بعـض ...)[1].

وقوله تعالي : (قل لو كان معه آلهة كما يقولون إذا لابتغـوا إلي ذي العـرش سـبيل) [2] . فالآية الأولي دلالتها مغروزة في الفطر بالطبع ، والآية الثانية رد منه علي من يصنع آلهة كثيرة مختلفة الأفعال التي لا يكون بعضها مطيعا لبعض أن لا يكون عنهـا موجـود واحد ، والآية الثالثة فهي كالآية الأولي برهان علي امتناع وجود الهين فعلهما واحد[3].

و يعود ابن رشد ليؤكد مرة ثانية على أن الطرق التي توصل بها الى الإقرار بوجـود الله ونفي الإلهية عمن سواه أهي الطرق التي دعا الشرع مـن قبلهـا النـاس إلى الإقـرار بوجوده تعالى ووحدانيته أوأن من يتوصل إلى الإقرار بوجوده تعـالى وبوحدانيتـه بهـذه الطرق فهو المسلم الحقيقي الذي عقيدته العقيدة الإسلامية أومن لم تكن عقيدتـه مبنيـة على هذه الأدلة أوإن صدق بأن لا إله إلا الله) فهو مسلم مع المسلم الحقيقـي باشـتراك الاسم. [4]

2ـ صفتا السمع والبصر :

ذهب ابن شد إلي أن الذي ينبغي أن يعلمه الجمهورفي موضوع الصفات الإلهية هو ما صرح به الشرع فقط دون تأويل ، وهـذا يعنـي الاعـتراف بوجودهـا دون تفصـيل الأمر فيها ، وفي ذلك يقول ابن رشد : " و أما صفتا السمع و البصر فإن الشرـع أثبـتهما لله تبارك وتعالى ، من قبل أن السمع والبصر يختصـان بمعـان مدركـة في الموجـودات ، وليس يدركها العقل ،ولما كان الصانع من شرطه أن يكون مدركا لكل ما في المصـنوع ، وجب أن يكون له هذان الإدراكان فواجب أن يكون عالما بمـدركات البصرـ ، وعالمـا بمدركات السمع ، إذ هي مصنوعات له ، وهـذه كلهـا مبنيـة عـلى وجودهـا للخـالق

(1) سورة المؤمنون الآية 91 .
(2) سورة الإسراء الآية 42 .
(3) ينظر : الكشف عن مناهج الأدلة ص 71- 72 .
(4) ينظر: الكشف عن مناهج الأدلة 76- 77 .

سبحانه في الشرع ، ومن جهة تنبيهه على وجود العلم له .

وبالجملة فما يدل عليه اسم الإله ، واسم المعبود ، يقتضي أن يكون مدركا بجميع الإدراكات لأنه منة العبث أن يعبد الإنسان من لا يدرك أنه عابد له"[1].

كما قال تعالى : (يا أبت لم تعبد مالا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئا)[2] .

بهذا الكلام الواضح الميسر بين ابن رشد أن صفتي السمع والبصر لم تذكر في الشرع إلا بمقدار ما يفهمه الجمهور دون تأويل ، لذلك كان التأويل خاصا بالعلماء ومن هنا رفض تأويلات المتكلمين لصفتي السمع والبصر كما رفض تصريحهم للجمهور بهذه التأويلات ؛ لأنه كما يقول :" فإنه ليس في قوة صناعة الكلام الوقوف علي هذا القدر من المعرفة إذ أغني مراتب صناعة الكلام أن يكون حكمة جدلية لا برهانية ، وليس في قوة صناعة الجدل الوقوف علي الحق في هذا[3] " .

و هكذا استطاع ابن رشد أن يثبت لله جميع صفات الكمال بيسر وبساطة .

3 – التنزيهات :

من المعلوم أن موضوع التنزيهات الإلهية يرتبط ارتباطاً قوياً بموضوع التأويل ، نظراً لوجود نصوص يوهم ظاهرها المماثلة بين الله تعالي وخلقه ،وقد اهتم ابن رشد ببحث مسألة التنزيه ، وذهب في هذه المسألة إلى موافقة رأي كل من المعتزلة والأشاعرة من حيث المبدأ ، وإن كان قد اختلف معهم منهجيا ، فرأى أنه يجب تنزيه الله عن المماثلة ، والجسمية ، وكونه تعالى في جهة ، كالتالي :

أ- نفي المماثلة :

رأى ابن رشد أنه يجب نفي مماثلته تعالى أو مشابهته لشيء من المخلوقات ، وذهب إلى أن الطريق الصحيح إلى تنزيه الله تعالى من هذه النقائص هو : " ما صرح به

(1) الكشف عن مناهج الأدلة ص 83 .
(2) سورة مريم الآية 42
(3) ينظر: الكشف عن مناهج الأدلة ص 86 – 87 .

الكتاب العزيز في غير ما آية ، أبينها في ذلك وأتمها قوله تعالى : (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) [1] ، وقوله تعالى :(أفمن يخلق كمن لا يخلق)[2]

هذا ويبين ابن رشد أن مسألة تنزيه الله عن النقائص هي مسألة فطرية "وذلك أنه من المغروز في فطر الجميع أن الخالق يجب إما أن يكون على غير صفة الذي لا يخلق شيئا ، أو على صفة غير شبيهة بصفة الذي لا يخلق شيئا ، وإلا كان من يخلق ليس بخالق ، فإذا أضيف إلى هذا الأصل أن المخلوق ليس بخالق ، لزم عن ذلك أن تكون صفات المخلوق إما منتفية عن الخالق ، وإما موجودة في الخالق على غير الجهة التي هي عليها في المخلوق" [3].

ويرى ابن رشد أنه :" إذا تقرر أن الشرع قد صرح بنفي المماثلة بين الخالق والمخلوق ، وصرح بالبرهان الموجب لذلك ، كان نفي المماثلة يفهم منه شيئان :

أحدهما : أن يعدم الخالق كثيرا من صفات المخلوق .

والثاني : أن توجد فيه صفات للمخلوق على جهة أتم وأفضل بما لا يتناهى في العقل .فلينظر فيما صرح به الشرع من هذين الصنفين ، وسكت عنه ، وما السبب الحكمي في سكوته ؟" [4] .

و يسوق ابن رشد أمثلة لما صرح الشرع بنفيه عن الله ، فيقول : " أما ما صرح به الشرع من نفي صفات المخلوق عنه ، فما كان ظاهرا من أمره أنه من صفات النقائص ، فمنها الموت ، كما قال الله تعالى : (وتوكل على الحي الذي لا يموت)[5]، ومنها النوم وما دونه مما يقتضي الغفلة والسهو عن الإدراكات ، والحفظ للموجودات ، وذلك

(1) سورة الشورى الآية 11

(2) سورة النحل الآية 17 ، وينظر : مناهج الأدلة ص 86 من كتاب فلسفة ابن رشد .

(3) مناهج الأدلة ص 86.

(4) المصدر السابق ص 87.

(5) سورة الفرقان الآية 58

مصرح به في قوله تعالى :(...لا تأخذه سنة ولا نوم ...)[1]،ومنها النسيان والخطأ ، كما قال تعالى : (... علمها عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى...)[2] ، والوقوف على انتفاء هذه النقائص هو قريب من العلم الضروري ، أما ما كان بعيدا عن المعارف الأول الضرورية ، فإنما نبه عليه بأن عرف أنه من علم الأقل من الناس"[3] .

هذا ويرى ابن رشد أن الدليل الشرعي على نفي النقائص عن الله هو : " ما ظهر من أن الموجودات محفوظة لا يتخللها اختلال ولا فساد ، ولو كان الخالق تدركه غفلة ، أو خطأ أو نسيان ، أو سهو لاختلت الموجودات ، وقد نبه الله تعالى على هذا المعنى في أكثر من آية من كتابه فقال : (إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده)[4]،وقال تعالى : (ولا يؤوده حفظهما وهو العلي العظيم)[5].

و كما هو واضح من هذا الدليل اختلاف ابن رشد مع المتكلمين في المنهج الذي استخدموه في نفي المماثلة ، حيث يبنون نفي المماثلة على دليل الحدوث ، أما هو فينفيها معتمداً على الإتقان المشاهد في الطبيعة .

ب- صفة الجسمية :

هل يمكن و صف الذات الإلهية بالجسمية أو بصفات الأجسام ؟ هذا ما يتضح من خلال موقف ابن رشد عند عرضه لهذه الصفة .

لقد ابتدأ ابن رشد حديثه في صفة الجسمية بالسؤال الآتي : هل هذه الصفة من الصفات التي صرح بها الشرع أو هي من المسكوت عنها ؟

ويجيب بأنه " من البين من أمر الشرع أنها من الصفات المسكوت عنها وهي إلى

---

(1) سورة البقرة الآية 255

(2) سورة طه الآية 52

(3) مناهج الأدلة ص 87 -88 .

(4) سورة فاطر الآية 41

(5) سورة البقرة الآية 255 ، ومناهج الأدلة ص 88 .

التصريح بإثباتها في الشرع أقرب منها إلى نفيها ، وذلك أن الشرع قد صرح بالوجه واليدين في غير ما آية من الكتاب العزيز ، وهذه الآيات قد توهم أن الجسمية هي له من الصفات التي فضل فيها الخالق المخلوق كما فضله في صفة القدرة والإرادة ، وغير ذلك من الصفات التي هي مشتركة بين الخالق والمخلوق إلا أنها في الخالق أتم وأفضل ولهذا صار كثير من أهل الإسلام إلى أن يعتقدوا في الخالق أنه جسم لا يشبه سائر الأجسام ، وعلى هذا الحنابلة وكثير ممن تبعهم"[1]

ويرى ابن رشد أن الواجب في هذه الصفة أن يجري فيها على منهاج الشرع ، فلا يصرح فيها بنفي ولا إثبات ، ويجاب من سأل من الجمهور في ذلك بقوله تعالى : (ليس كمثله شيء)[2] ، وينهى عن هذا السؤال ، وذلك لثلاثة معان :

أحدهما : إن إدراك هذا المعنى ليس قريبا من المعروف بنفسه ، برتبة واحدة ، ولا رتبتين ولا ثلاث .

والثاني : فهو أن الجمهور يرون أن الموجود هو المتخيل والمحسوس ، وأن ما ليس بمتخيل ولا محسوس عدم ، فإذا قيل لهم : إن ها هنا موجودا ليس بجسم ، فيرتفع عنهم التخيل فصار عندهم من قبيل المعدوم ، ولا سميا : إذا قيل لهم : إنه لا خارج العالم ولا داخله ، ولا فوق ولا أسفل ، ولهذا اعتقدت الطائفة التي أثبتت الجسمية في الطائفة التي نفتها عنه سبحانه أنها مثبته ،واعتقد الذين نفوها في المثبتة ، أنها مكثرة .

والثالث : فهو إنه إذا صرح بنفي الجسمية عرضت في الشرع شكوك كثيرة مما يقال في المعاد وفي غير ذلك ، فمنها ما يعرض من ذلك في الرؤية ، التي جاءت بها السنة الثابتة ، وذلك أن الذين صرحوا بنفيها ـ الجسمية ـ فرقتان : المعتزلة والأشعرية . فأما المعتزلة فدعاهم هذا الاعتقاد إلى أن نفوا الرؤية .

وأما الأشعرية ، فأرادوا أن يجمعوا بين الأمرين ـ نفي الجسمية وجواز الرؤية ـ فعسر ذلك عليهم ولجئوا في الجمع إلي أقاويل سوفسطائية ... ومنها أنه يوجب انتفاء

(1) مناهج الأدلة ص 88 .

(2) سورة الشورى جزء من الآية 11

الجهة في بادئ الرأي عن الخالق سبحانه وتعالى ، أنه ليس بجسم فترجع الشريعة متشابهة ، وذلك أن بعث الأنبياء إنبنى على أن الوحي نازل إليهم من السماء ، وعلي ذلك إنبنت شريعتنا هذه "[1].

وغير خفي أن ابن رشد هنا قد أجري فيها مجري الشرع الذي لم يصح فيها بنفي أو إثبات وقد فعل هو ذلك حرصاً منه علي مراعاة مستوي عقول الناس ومداركهم ، فإنكار الجسمية أمر خاص بأهل البرهان فهم الذين يقفون علي ذلك عقلاً لذلك فهم أهل التأويل عند ابن رشد الذي كان حريصا كل الحرص علي التوفيق بين الحكمة والشريعة .

ويتابع ابن رشد حديثه فيذكر أن من الأشياء التي تلزم عن التصريح بنفي الجسمية هو وجوب التصريح بنفي الحركة فيقول :" وإذا صرح بنفي الحركة عسر ما جاء في صفة الحشر من أن البارئ يطلع على أهل الحشر ، وأنه الذي يتولى حسابهم ، كما قال تعالى : (وجاء ربك والملك صفاً صفا)[2]،وكذلك يصعب تأويل حديث النزول المشهور ، وإن كان التأويل أقرب إليه منه إلى أمر الحشر ، مع أن ما جاء في الحشر متواتر في الشرع ، فيجب أن لا يصرح للجمهور بما يؤول عندهم إلى إبطال هذه الظواهر "[3]

ولهذا فإن ابن رشد يرى وجوب عدم تأويل الآيات الموهمة للجسمية ذلك لأنها ؛" إذا أولت يؤول الأمر فيها إلى أحد أمرين :

إما أن تؤول كلها فتمزق الشريعة ، وتبطل الحكمة المقصودة منها .

وإما أن يقال إنها من المتشابهات ، وهذا كله إبطال للشريعة ، ويحولها من النفوس من غير أن يشعر الفاعل لذلك بعظيم ما جناه على الشريعة "[4] .

هذا ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن ابن رشد لا يقول بالجسمية ،إذ أنه قال في

(1) مناهج الأدلة ص 89 – 90 .
(2) سورة الفجر الآية 22
(3) مناهج الأدلة ص 90 .
(4) المصدر السابق ص 90 – 91 .

معرض تدليله على وجود الله بدليل الحركة : إن المحرك الأول ليس جسما ، لأنه إذا كان جسماً فلابد من التساؤل عنه ، وهل هو متناه أو لا متناه ؟ وإنما هو يريد عدم التصريح بنفي الجسمية ، خصوصا للجمهور الذين لا يطيقون فهم هذه الأشياء[1].

ويستدل ابن رشد من الشرع على أن الشرع لم يقصد التصريح بنفي الجسمية للجمهور فيقول: " إنه لما كان انتفاء هذه الصفة عن النفس ـ أعني الجسمية ـ لم يصرح الشرع للجمهور بماهية النفس ، فقال في الكتاب العزيز :

(ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا)[2].

وذلك أنه يعسر قيام البرهان عند الجمهور على وجود موجود قائم بذاته ليس بجسم ، ولو كان انتفاء هذه الصفة مما يقف عليه الجمهور ، لا كتفي بذلك الخليل عليه السلام ، في محاجة الكافر حين قال له : (ربي الذي يحي ويميت قال أنا أحيي وأميت)[3] ؛ لأنه كان يكتفي بأن يقول له : أنت جسم ، والله ليس بجسم ؛ لأن كل جسم محدث كما تقول الأشعرية"[4].

وإذا كان الشرع لم يصرح بنفي أو إثبات لهذه الصفة فإنه يرى ما يراه الشرع ، ويجاب للجمهور عن ماهية الإله فيقال لهم : إنه نور وهذا هو جواب الشرع .

يقول ابن رشد : " فإنه الوصف الذي وصف الله به نفسه في كتابه العزيز ، على جهة ما يوصف الشيء بالصفة التي هي ذاته ، فقال تعالى : (... الله نور السموات والأرض ...)[5].

الوصف وصفه النبي (صلي الله عليه وسلم) في الحديث الثابت ، فإنه جاء أنه قيل

---

(1) ينظر : فلاسفة المغرب د/ علي المغربي ص 326 -327 . مكتبة الحرية الحديثة 1988 – 1989 م.

(2) سورة الإسراء الآية 85

(3) سورة البقرة جزء من الآية 258

(4) مناهج الأدلة ص 91 .

(5) سورة النور الآية 35

له عليه السلام ، هل رأيت ربك ؟ قال " نور أنى أراه "[1].

ويواصل ابن رشد حديثه فيقول : " وينبغي أن تعلم أن هذا المثال هو شديد المناسبة للخالق سبحانه ؛ لأنه يجتمع فيه ، أنه محسوس تعجز الأبصار عن إدراكه وكذلك الإفهام مع أنه غير جسم ، والموجود عند الجمهور إنما هو المحسوس ، والمعدوم عندهم هو غير المحسوس ، والنور لما كان أشرف المحسوسات ، وجب أن يمثل به أشرف الموجودات "[2].

ثم يذكر ابن رشد سببا آخر لسكوت الشرع عن صفة الجسمية ، فيقول : " وإنما سكت الشرع عن هذه الصفة ؛لأنه لا يعترف بموجود في الغائب أنه ليس بجسم ، إلا من أدرك ببرهان أن في الشاهد موجودا بهذه الصفة ، وهو النفس ، ولما كان الوقوف على معرفة هذا المعنى من النفس مما لا يمكن للجمهور ، لم يمكن فيهم أن يعقلوا وجود موجود ليس بجسم ، فلما حجبوا عن معرفة اليقين ، علمنا أنهم حجبوا عن معرفة هذا المعنى من الباري سبحانه "[3] .

وهكذا يرى ابن رشد أنه بما ذهب إليه في صفة الجسمية ، أنه صان الشرع من الشكوك وجمع بين الظواهر الموهمة للتعارض ، وجعل إيمان العامة في مأمن من الشبهات .

هذا هو تصور ابن رشد لصفة الجسمية ، وواضح أنه ينفي الجسمية عن الله ، ولكنه يريد أن لا يصرح بنفيها ؛ لأن في التصريح بنفيها تعريض للشرع إلى الشكوك ،

---

(1) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده 35/ 311 ، حديث رقم 21391 باب حديث أبي ذر الغفاري ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرين إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة ،ط1421،1 هـ – 2001 م ، و أبوداود في مسنده ، 1/ 381 حديث رقم 476 باب أحاديث أبي ذر الغفاري ،تحقيق: د محمد بن عبد المحسن التركي نشر: دار هجر مصر ، ط1 ، 1419 هـ – 1999 م .

(2) الكشف عن مناهج الأدلة ، ص 93– 94 .

(3) المصدر السابق ص 94 .

فرأى هذا حفاظا منه على الجمهور الذين قد تدخل عليهم الشبهات عند التصريح بنفي الجسمية كما أنه وجد في وصف الله بالنور جوابا أنفع للجمهور وللعلماء أيضا [1].

و مهما يكن من أمر فابن رشد حين جرى في مسألة الجسمية مجرى الشرع الذي لم يصرح فيها بنفي أو إثبات إلا أنه مراعاة لمستوى فهم الجمهور كان أقرب إلى الإثبات منه إلى النفي ،مع ملاحظة أنه لا يثبت معنى الجسمية في حق أهل البرهان .

جـ الجهة :

ترتبط مسألة الجسمية بمسالة الجهة فإثبات الجسمية لله تعالي تعني أنه في جهة ، ومن هنا لجأت المعتزلة ومن بعدها متأخرو الأشاعرة ومن نحا نحوهم إلي التأويل للنصوص التي يوهم ظاهرها كونه تعالي في جهة ، فقد أولي علماء الإسلام هذه القضية جانباً كبيراً لتنزيه الله تعالي عما لا يليق– تعالي الله عما يقول المشبهة علواً كبيرا – .

وقد بحث ابن رشد هذه المسألة وابتدأها بتصوير مذاهب المسلمين فيها فهو يقول :(وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الإسلام يثبتونها لله سبحانه ، حتى نفتها المعتزلة ،ثم تبعتهم على نفيها متأخرو الأشعرية كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله "[2].

ثم بين رأيه في هذه المسألة فيقول :" و ظواهر الشرع تقتضي إثبات الجهة لله مثل قوله تعالى : (ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية)[3] ،ومثل قوله :
(يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه في يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون)[4]، ومثل قوله (تعرج الملائكة والروح إليه)[5] ، ومثل قوله :

---

(1) دراسات في الفلسفة الإسلامية في المغرب د/ عبدالحميد عبد اللاه د/ نظير عياد ص274 .
(2) مناهج الأدلة ص 93 .
(3) سورة الحاقة الآية 17
(4) سورة السجدة الآية 5
(5) سورة المعارج الآية 4

(أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض)[1] إلى غير ذلك من الآيات[2] التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولا ، و إن قيل فيها أنها من المتشابهات عاد الشرع كله متشابها ؛ لأن الشرائع كلها مبنية على أن الله في السماء ، وأن منها تنزلت الملائكة بالوحي إلى النبيين ، وأن من السماء نزلت الكتب ، وإليها كان المعراج بالنبي – صلي الله عليه وسلم ،وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله والملائكة في السماء كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك "[3].

فإن ابن رشد كما هو واضح يقررأن الله في جهة في السماء ويدافع عن ذلك ؛ لأن ظواهر الشرع تدل على ذلك ، وكذلك أدلة العقول ، ولكن أليس الذي ذهب إليه ابن رشد هنا يتعارض مع ما يقرره المتكلمون ، من أن إثبات الجهة ، يوجب إثبات المكان ، وإثبات المكان يوجب إثبات الجسمية ؟

هنا نجد أن ابن رشد يقرر أن إثبات المكان غير لازم على إثبات الجهة كما ظن المتكلمون ؛ لأن الجهة عنده غير المكان ، ويبين ذلك بقوله :" والشبهة التي قادت نفاة الجهة إلي نفيها هي أنهم اعتقدوا أن إثبات الجهة يوجب إثبات المكان و إثبات المكان يوجب إثبات الجسمية ، ونحن نقول: إن هذا كله غير لازم ، فإن الجهة غير المكان ذلك أن الجهة هي : إما سطوح الجسم نفسه المحيطة به وهي ستة ، وبهذا نقول : إن للحيوان فوق وأسفل ويمينا وشمالا ، وأمام وخلف .وإما سطوح جسم آخر محيط بالجسم ذي الجهات الست .

فأما الجهات التي هي سطوح الجسم نفسه فليست بمكان للجسم نفسه أصلا ، وأما سطوح الأجسام المحيطة به فهي له مكان ، مثل سطوح الهواء المحيطة بالإنسان وسطوح الفلك المحيطة بسطوح الهواء هي له مكان ـ أي للهواء ـ ، وهكذا الأفلاك بعضها محيطة ببعض ومكان له .

---

(1) سورة الملك الآية 16

(2) مناهج الأدلة ص 93 – 94 .

(3) المصدر نفسه ص94 .

وأما سطح الفلك الخارج فقد تبرهن أنه ليس خارجة جسم ، لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون خارج ذلك الجسم جسم آخر ، ويمر الأمر إلى غير نهاية .

فإذا سطح آخر أجسام العالم ليس مكانا أصلا ، إذ ليس يمكن أن يوجد فيه جسم ، لأن كل ما هو مكان يمكن أن يوجد فيه جسم .فإذن إن قام البرهان على وجود موجود في هذه الجهة ، فواجب أن يكون غير جسم" [1].

ويرى ابن رشد أنه إن قال قائل : إنه ليس من اللازم ، القول باستحالة المرور إلى نهاية ، اعتمادا على القول بوجود خلاء خارج العالم ، قيل : " إن الخلاء قد تبين في العلوم النظرية امتناعه ؛ لأن ما يدل عليه اسم الخلاء ـ فيما يرى ـ ليس هو شيء أكثر من أبعاد ليس فيها جسم ، أعني طولا وعرضا وعمقا ؛ لأنه إن رفعت الأبعاد عنه ، عاد عدما ، وإن أنزل الخلاء موجودا ، لزم أن تكون أعراضا موجودة في غير جسم ، وذلك أن الأبعاد هي أعراض من باب الكمية ولابد[2] ".

وبعد أن يرد على الإلزامات التي يمكن أن تقال عند إثبات الجهة يقرر مرة أخرى أن الجهة هي السماء ، فيقول : " فإن كان ها هنا موجود هو أشرف الموجودات ، فواجب أن ينسب من الموجود المحسوس ، إلى الجزء الأشرف وهو السموات ، ولشرف هذا الجزء قال تبارك وتعالى : (لخلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس ولكن أكثر الناس لا يعلمون) [3]، وهذا كله يظهر على التمام للعلماء الراسخين في العلم " [4].

وبهذا يظهر " أن إثبات الجهة واجب بالعقل والشرع ، وأنه جاء به الشرع وانبنى عليه ، وأن إبطال هذه القاعدة إبطال للشرع" [5] .

---

(1) مناهج الأدلة ص 94 – 95 .
(2) المصدر نفسه ص 95
(3) سورة غافر الآية 57
(4) مناهج الأدلة ص 95
(5) المصدر نفسه ص 95 – 96 .

ويرى ابن رشد أن السبب في صعوبة فهم هذا المعنى مع نفي الجسمية " هو أنه ليس في الشاهد مثال لهم فهو بعينه السبب في أنه لم يصرح الشرع بنفي الجسمية عن الخالق سبحانه وتعالى ؛ لأن الجمهور إنما يقع لهم التصديق بحكم الغائب متى كان ذلك معلوم الوجود في الشاهد" [1].

وعلى هذا فإن ابن رشد يذهب إلى أنه يجب ترك بعض نصوص الشرع على ظاهرها ومنها النصوص التي توحي بظاهرها إثبات الجهة ؛ لأنه ـ فيما يرى – أن أكثر " التأويلات التي زعم القائلون بها أنها من المقصود من الشرع ، إذا تؤملت وجدت لا يقوم عليها برهان ، ولا تفعل فعل الظاهر في قبول الجمهور لها وعملهم عنها ، فإن المقصود الأول بالعلم في حق الجمهور إنما هو العمل ، وأما المقصود الأول بالعلم في حق العلماء فهو الأمران جميعا [2] ".

وهكذا استطاع ابن رشد أن يوفق بين الدين والفلسفة في مسألة اشتد النزاع حولها.

4- الرؤية :

من بين المسائل التي اشتد حولها الخلاف ، وتتصل اتصالا وثيقا بمسألة الجسمية كون الله في جهة ـ مسألة الرؤية .

ولقد بحث ابن رشد مسألة الرؤية مبتدءاً إياه بذكر موقف المعتزلة والأشاعرة فيها ، كما يتعرض لنقد آرائهم فيها ، ثم يعقب هذا بذكر رأيه الخاص في مسألة الرؤية .

فيقول عن المعتزلة :" من المسائل المشهورة ، مسألة الرؤية ، فإنه قد يظن أن هذه المسألة هي بوجه ما داخله في الجزء المتقدم لقوله تعالى : (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار)[3] ،ولذلك أنكرها المعتزلة ، وردت الآثار الواردة في الشرع بذلك مع كثرتها

(1) المصدر نفسه ص 96 .

(2)المصدر نفسه ص 98 .

(3) سورة الأنعام الآية 103

وشهرتها فشنع الأمر عليهم ، وسبب وقوع هذه الشبهة في الشرع ، أن المعتزلة لما اعتقدوا انتفاء الجسمية عنه سبحانه وتعالى ، واعتقدوا وجوب التصريح بها لجميع المكلفين ، ووجب عندهم إن انتفت الجسمية ، أن تنتفي الجهة ، وإذا انتفت الجهة انتفت الرؤية ،إذ كل مرئي في جهة من الرائي . فاضطروا لهذا المعنى لرد الشرع المنقول ، واعتلوا للأحاديث بأنها أخبار آحاد ، وأخبار الآحاد لا توجب العلم ، مع أن ظاهر القرآن معارض لها" [1].

وواضح من هذا النص أن ابن رشد ينعي على المعتزلة تصريحهم للمكلفين بانتفاء الجسمية ، هذا التصريح الذي اضطروا من أجله للقول باستحالة الرؤية ، وتأويل النصوص التي تدل بظاهرها على جواز رؤيته تعالى في الآخرة ، وهذا ـ فيما يرى ابن رشد ـ يعد تجنيا واعتداء منهم على شرع الله المتواتر .. هذا عن المعتزلة .

أما عن الأشاعرة فيصور ابن رشد مذهبهم فيقول : " وأما الأشعرية فراموا الجمع بين الاعتقادين ، أعني بين انتفاء الجسمية وبين جواز الرؤية لما ليس بجسم بالحس ، فعسر ذلك عليهم ، ولجئوافي ذلك إلى حجج سوفسطائية موهمة ، أعنى الحجج التي توهم أنها صحيحة ، وهى كاذبة" [2] .

فابن رشد هنا يرى أن الأشاعرة حين صرحوا بنفي الجسمية ، وقالوا بجواز الرؤية ، أوقعوا أنفسهم في مأزق ، وعندما أرادوا الخروج منه لم يخرجوا بأدلة صحيحة في نفسها ، ولكن كانت أدلتهم ، ظاهرها صحيح ، وعند تتبعها يظهر كذبها وفسادها .

ثم يسوق أدلة الأشاعرة على جواز الرؤية ، تمهيدا للرد عليها فيقول : و الأقاويل التي سلكها الأشعرية في هذه المسألة منها أقاويل في رفع دليل المعتزلة ، ومنها أقاويل لهم في إثبات جواز رؤية ما ليس بجسم و أنه ليس يعرض من فرضها محال . فأما ما عاندوا به قول المعتزلة : إن كل مرئي فهو في جهة من الرائي ، فمنهم من قال إن هذا إنما هو حكم الشاهد إلى الغائب ... وأنه جائز أن يرى الإنسان ما ليس في جهة إذا كان

(1)المصدر نفسه ص 102

(2) المصدر نفسه ص 102

جائزا أن يرى الإنسان بالقوة المبصرة نفسها دون العين" [1].

ويتابع حديثه ذاكرا ما يعتمدون عليه فيقول : : وأما حجتهم التي أتوا بها في إمكان رؤية ما ليس بجسم ، فإن المشهور عندهم في ذلك حجتان :

إحداهما : ـ وهى الأشهر عندهم ـ ما يقولونه من أن الشيء لا يخلوا أن يرى من جهة ما هو ملون ، أو من جهة أنه لون ، أو من جهة أنه موجود ، ثم يقولون : وباطل أن يرى من قبل أنه جسم ، إذ لو كان ذلك كذلك لما رئي اللون ، وباطل أن يرى لمكان أنه لون ، إذ لو كان ذلك لما رئي الجسم : وإذا بطلت جميع هذه الأقسام التي تتوهم في هذا الباب ، فلم يبق أن يرى الشيء إلا من قبل أنه موجود ... وأما الطريقة الثانية .... فتلخيصها أن الحواس إنما تدرك ذوات الأشياء ، وما تنفصل به الموجودات بعضها من بعض ، هي أحوال ليست بذوات .

فالحواس لا تدركها ، وإنما تدرك الذوات ، والذات هي نفس الموجود المشترك لجميع الموجودات ، إذا فالحواس إنما تدرك الشيء من حيث هو موجود" [2].

هذه هي الأقاويل التي سلكها الأشاعرة في مسألة الرؤية ، وابن رشد يرى أن الأشاعرة عندما أرادوا معاندة قول المعتزلة : إن كل مرئي لهو في جهة من الرائي ، بقولهم : إن هذا إنما هو حكم الشاهد ...الخ) .

قد اختلط عليهم إدراك العقل مع البصر ، فإن العقل هو الذي يدرك ما ليس في جهة ، وأما إدراك البصر فظاهر من أمره أن شرطه أن يكون المرئي منه في جهة ، ولا في جهة فقط ، بل وفي جهة مخصوصة .

ولذلك لا تأتي الرؤية بأي وضع اتفق أن يكون البصر ـ من المرئي ، بل بأوضاع محددة ، وشروط محددة أيضا ، وهى ثلاثة : حضور الضوء ، والجسم الشفاف المتوسط بين البصر والمبصر ، وكون المبصر ذا ألوان ضرورة .

والرد لهذه الأمور المعروفة بنفسها في الإبصار هو رد للأوائل المعلومة بالطبع

(1) المصدر نفسه ص 102 – 103 .

(2) المصدر نفسه ص 104 –105 .

للجميع ، وإبطال لجميع علوم المناظرة والهندسة[1] .

فابن رشد يرى أن الأشاعرة حين جوزوا رؤية الإنسان بالقوة المبصرة ، دون العين قد اختلط عليهم الأمر ، وردوا أمورا معروفة بنفسها .

وإذا كان الأشاعرة يقولون : إن أحد المواضع التي يجب فيها أن ينقل حكم الشاهد إلى الغائب ، هو الشرط فإن ابن رشد يلزمهم بناءً على هذا الأصل ، أن يلحقوا الغائب بالشاهد في الرؤية " إذ يظهر في الشاهد أن هذه الأشياء كون المرئي في جهة من الرائي ، وحضور الضوء ، والجسم الشفاف ، ووجود لون للمبصر ـ هي شروط في الرؤية" [2] .

وما يقوله الإمام الغزالي في معرض رده على قول المعتزلة : إن كل مرئي فهو في جهة من الرائي بأن الإنسان يبصر ذاته في المرآة ، وأن ذاته ليست منه في جهة غير جهة مقابلة ، وذلك أنه لما كان يبصر ذاته ، وكانت ذاته ليست تحل في المرآة التيفي الجهة المقابلة ، فهو يبصر ذاته في غير جهة [3] .

هذا القول من جانب الإمام الغزالي يعد ـ فيما يرى ابن رشد ـ مغالطة ، إذ

" أن الذي يبصر هو خيال ذاته ، والخيال منه هو في جهة ، إذ كان الخيال في المرآة ، والمرآة في جهة "[4] ، هذا ما عاند به الأشاعرة المعتزلة .

أما عما استدل به الأشاعرة على جواز الرؤية ، فإن ابن رشد يرى أن الحجة الأولى للأشاعرة ، هذه الحجة التي رأوا فيها أن معيار صحة الرؤية هو الوجود ليست صحيحة ، فالشيء لو كان" يرى من حيث هو موجود فقط ، لوجب أن تبصر الأصوات وسائر المحسوسات الخمس ، فكان يكون البصر والسمع وسائر الحواس

(1) الكشف عن مناهج الأدلة ص 103

(2) المصدر نفسه ص 103 .

(3) المصدر نفسه ص 103 – 104 .

(4) المصدر نفسه ص 96

الخمس ، حاسة واحدة ، وهذه كلها خلاف ما يعقل "[1].

أما عن الحجة الثانية لدي الأشاعرة الثانية فهي قائمة على أن الحواس إنما تدرك الشيء من حيث هو موجود ،إلا أن ابن رشد يرى أن هذا القول في غاية الفساد لأنه ؛ " لو كان البصر إنما يدرك الأشياء من حيث إنها موجودة فقط ، لما أمكنه أن يفرق بين الأبيض والأسود ؛ لأن الأشياء لا تفترق بالشيء الذي تشترك فيه ، ولا كان بالجملة يمكن في الحواس لا في البصر أن يدرك فصول الألوان ، ولا في السمع أن يدرك فصول الأصوات ، ولا في الطعم أن يدرك فصولا لمطعومات أ وللزم أن تكون مدارك المحسوسات بالجنس واحدة فلا فرق بين مدرك السمع ومدرك البصر ، وهذا كله في غاية الخروج عما يعقله الإنسان "[2].

معنى هذا أن ابن رشد ينفي أن يكون الوجود هو معيار الرؤية ، بدليل أن الأصوات موجودة ولكننا لا نراها ، ومن هنا فلابد من الاعتقاد بأن لكل حاسة عملها المحدد ، وما يقوله الأشاعرة يجعل الحواس كحاسة واحدة ، أو يجعل عمل بعضها عمل الآخر فهذا خلاف المعقول .

وواضح من نقد ابن رشد لأدلة المتكلمين (المعتزلة والأشاعرة) أنه ينقدهم لعدة أسباب منها :

1ـ أن آرائهم تؤدى إلى الوقوع في الحيرة والشك ، خصوصا ما ذهب إليه الأشاعرة من التصريح بنفي الجسمية ، والقول بجواز الرؤية ، " وذلك أنه من العسير أن يجتمع في اعتقاد واحد أن ها هنا موجود ليس بجسم ، وأنه مرئي بالأبصار ؛ لأن مدارك الحواس هي في الأجسام" [3] .

ولا يصح أيضا ـ فيما يرى ابن رشد ـ أن يصرح للجمهور بأن المقصود بالرؤية ، هو مزيد علم " لأن العقل من الجمهور لا ينفك عن التخيل ، بل ما لا يتخيلون هو

(1) المصدر نفسه ص 104 .
(2) المصدر نفسه ص 105 – 106 .
(3) مناهج الأدلة ص 106 .

عندهم عدم .. ولهذا عدل الشرع عن التصريح لهم بذلك المعنى فوصفه سبحانه لهم بأوصاف تقرب من قوة التخيل[1] "

2ـ أن أدلة المعتزلة تتعارض مع الشرع المنقول ، وأدلة الأشاعرة تتعارض مع أدلة العقول مما جعل ابن رشد يعدها شبه أقاويل جدلية لا ترقى إلى مرتبة الأقاويل البرهانية[2] .

3 ـ أن آراء الأشعرية مبنية على فكرة الجواز ، وهذا يتعارض مع ما يعتقده ابن رشد من القول بالعلاقة الضرورية بين الأسباب ومسبباتها ، والتي تعد حجر الزاوية في فلسفته ، فإن فكرة الجواز- فيما يرى ابن رشد- من شأنها أن تقلب الأمور رأسا على عقب ، كما تؤدي إلى إلغاء الحكمة الإلهية ، ولهذا فإنه كان حريصا على نقدها في جميع المواضع[3] "

وهكذا يظهر لنا أن الأدلة التي كنا نعدها أدلة قوية ، هي شبه واهية - فيما يرى ابن رشد - والحقيقة ، أن ابن رشد ليس وحده هو الذي أظهر فساد أدلة المتكلمين (المعتزلة والأشاعرة) في مسألة الرؤية ، فهناك من المتكلمين أنفسهم من يقرر فساد أدلة الفريقين ، فالإمام الرازي بعد أن ذكر أدلة المتكلمين في مسألة الرؤية و قام بالرد عليها جميعا ، قال : (فظهر بهذه البيانات : أن هذه الدلائل التي تمسك بها نفاة الرؤية ، في غاية الضعف والسقوط .

وأما مثبتو الرؤية فقد عولوا على أن قالوا : الله تعالى موجود ، وكل موجود تصح رؤيته ، ودليلهم في الإثبات أن كل موجود تصح رؤيته قد ذكرناه في أحكام الموجودات وأوردنا عليه اعتراضات قوية ، لا يمكن دفعها البتة ، وإذا عرفت ضعف دلائل

---

(1) المصدر نفسه ص 106 .

(2) دراسات في الفلسفة الإسلامية في المغرب د/ عبدالحميد عبداللاه ، د/ نظير عياد ص 295- 296 .

(3) المصدر نفسه ص296 .

الفريقين : فنقول : بقى هذا البحث في محل التوقف[1].

وإذا كانت أدلة المتكلمين ضعيفة وفاسدة ـ كما قرر ابن رشد ـ والإمام الرازي فما رأي ابن رشد في هذه المسألة ؟.

يرى ابن رشد ضرورة أن يوصف الله بالنور ؛ لأن هذا هو الوصف الذي جاء في القرآن والسنة .

يقول ابن رشد : " فإذا متى أخذ الشرع في أوصاف الله تبارك وتعالي على ظاهرة لم نعرض فيه هذه الشبهة وغيرها ؛ لأنه إذا قيل : إنه نور ، وأن له حجابا من نور كما جاء في القرآن الكريم ، والسنن الثابتة ، ثم قيل : إن المؤمنين يرونه في الآخرة كما ترى الشمس ، لم يعرض في هذا كله شك ، ولا شبهة في حق الجمهور ولا في حق العلماء ، وذلك أنه قد تبرهن عند العلماء ، أن تلك الحالة مزيد علم ، لكن متى صرح لهم به – أعنى الجمهور – بطلت عندهم الشريعة كلها ، أو كفروا المصرح لهم بها فمن خرج عن منهاج الشرع فقد ضل عن سواء السبيل"[2] .

ومعني هذا أن ابن رشد يري أن تؤخذ الرؤية علي معناها الظاهر الوارد في الشرع بالنسبة للجمهور مع عدم التصريح لهم بنفي الجسمية أو إثباتها لهم ، وبالنسبة للعلماء فإن الرؤية عندهم تعني العلم .

(1) ينظر : المطالب العالية من العلم الإلهي للرازي جـ 2 ص 87 ، تحقيق د/ أحمد حجازي السقا ـ نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى 1987م.

(2) مناهج الأدلة ص ، 107 .